ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الاقتصادية...

مازال الاقتصاد المصري يحظى بإشادات المؤسسات الدولية لما حققه من مؤشرات إيجابية تعكس صلابته في مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها لفترة ما قبل الجائحة والتي منحت الاقتصاد المحلي قدرًا من المرونة في امتصاص الصدمات وتخفيف حدتها. **فأشارت التوقعات الأخيرة لبنك "ستاندرد تشارترد" أن مصر ستصبح من أكبر ١٠ اقتصادات على مستوى العالم في عام ٢٠٣٠،** فيُتوقع أن تستعيد مصر معدلات نمو ما قبل الجائحة لتُسجل نمو قدره ٥.٥% من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما رفع صندوق النقد الدولي تقديراته لمعدل النمو خلال العام المالي الحالي إلى ٢,٨٪، وهذا ما توقعه أيضًا البنك الدولي مشيرًا إلى استمرار التعافي التدريجي للاقتصاد المصري من تداعيات أزمة كورونا.

وحرصًا من الدولة على تقديم الدعم اللازم لتعزيز الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، فقد تم صرف أكثر من ٢١ مليار جنيه خلال عام لدعم القطاع التصديري والمصدرين، من خلال ٦ مبادرات كان آخرها مبادرة «السداد النقدي الفوري لدعم الحكومة للمصدرين» بخصم تعجيل سداد ١٥٪، والتي انضم إليها ١٠٦٩ شركة مصدرة، صرفت جميعها كل المبالغ المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات قبل حلول عام ٢٠٢١، بما أسهم في توفير سيولة نقدية مكنت شركات القطاع التصديري من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمال في ظل جائحة «كورونا»، على أن يتم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة سالفة الذكر في فبراير ٢٠٢١ لتتمكن الشركات التي لم تشترك بالمبادرة أو التي لها باقي مستحقات أو لم تقم بالصرف، التقدم للانضمام للمرحلة الثانية.

وفي إطار الحملة الوطنية لبناء الوعي الضريبي، قامت وزارة المالية بنشر بيان حول الحوافز الضريبية الجديدة التي تضمنها قانون تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تُشّجع هذه المشروعات على الانضمام للاقتصاد غير الرسمي؛ بما يُسهم في تطوير قدراتها الإنتاجية. وقد أشار البيان إلى أن القانون الجديد حدد الضريبة المستحقة بألف جنيه سنويًا لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي متناهية الصغر التي يقل حجم أعمالها السنوي عن ٢٥٠ ألف جنيه، خلال فترة سريان الترخيص المؤقت، و٢٥٠٠جنيه سنويًا للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف جنيه، وخمسة آلاف جنيه سنويًا للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي من ٥٠٠ ألف إلى مليون جنيه.

وقد انعكست كافة الإصلاحات المتبعة في مؤشرات أداء الاقتصاد المصري حتى مع الموجة الثانية من الجائحة وتداعياتها السلبية على الاقتصادات العالمية. حيث أشارت البيانات المالية للنصف الأول من العام المالي الحالي "يوليو- ديسمبر ٢٠٢٠" إلى أن الموازنة العامة حققت فائضًا أوليًا بنحو ١٤ مليار جنيه، بينما انخفض العجز الكلي للموازنة إلى ٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤.١% خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الرغم من الإنجازات المحققة خلال الفترة الماضية، إلا أن الجائحة العالمية قد أدت إلى تفاقم بعض التحديات القائمة بالفعل بل وخلقت تحديات جديدة، فقد تأثرت مستهدفات المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية الناتج عن زيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات الضريبية، وتأثرت العديد من الشركات بالصدمات على جانبي العرض والطلب وبالأثر السلبي للأزمة على ميزانياتها العمومية. وعلى الرغم من ذلك، فأننا على علم بتلك التحديات ونسعى جاهدين للخروج من الأزمة بأقل آثار سلبية ممكنة على مستهدفات المالية العامة، وعلى أتم استعداد للتدخل باتخاذ أية إجراءات لازمة بشكل سريع لمساندة القطاعات والفئات الأكثر تضررًا لحين انتهاء الجائحة.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣.٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة)، يليه تنامي قطاع الخدمات الإنتاجية (خاصة تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين)، وتنامى القطاع السلعى (خاصة قطاع الزراعة)، وتنامي الصناعات التحويلية (خاصة تكرير البترول والتشييد والبناء) كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٧% فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليساهما بنسبة ٦.٥ نقطة مئوية خلال عام ٢٠/١٩**، مقارنة بمساهمة قدرها ١.١ نقطة مئوية فى العام السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٠.٨ نقطة مئوية، مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٣.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠/١٩.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

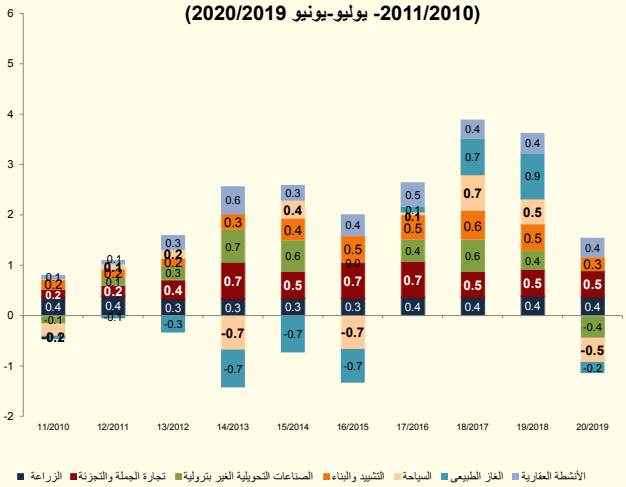

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

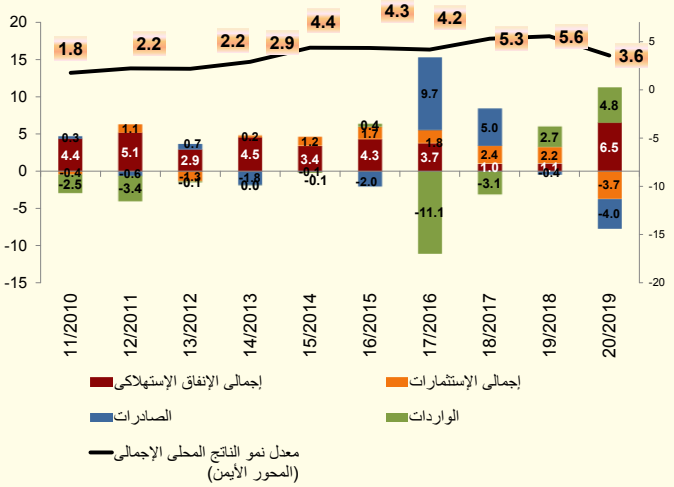

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧.٢% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥.٩ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٦.٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٢.٨% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٦ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠.٨ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، **ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤.٧% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١.١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٦.١% (مساهماً بنحو ٠.٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣.٨% (ليساهم بـ٠.٤ نقطة مئوية). يليه **نمو قطاع الخدمات**

الإنتاجية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢.٨% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠.٩نقطة مئوية)، ويرجع ذلك في الأساس في ضوء تنامى قطاع الإتصالات بنحو ١٥.٢% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٣.٩% (ليساهم بنحو ٠.٢ نقطة مئوية). **بالإضافة إلى إرتفاع القطاع السلعى** بمعدل نمو سنوى بلغ ١.٢% (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠.٦ نقطة مئوية)، في الأساس في ضوء تنامى قطاع الزراعة بنحو ٣.٣% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية). **فضلاً عن تنامى قطاع الصناعات التحويلية** بمعدل نمو سنوى بلغ ١.٤% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠.٢ نقطة مئوية) مدفوعاً بتنامى قطاع تكرير البترول بمعدل نمو سنو بلغ ١٧.٣% (ليساهم بنحو ٠.٧ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٤.٤% (ليساهم بنحو ٠.٣ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- **وعلى أساس شهرى، إرتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٤% ليحقق ١٣١.٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢٠** مقارنة بـ ١٢٦.٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مدفوعاً في الأساس بارتفاع المؤشر الفرعى لقطاع النقل بـ ٣١% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩. يليه قطاع السياحة والذى ارتفع بمقدار ١٧%، وقطاع قناة السويس بـ٦%، وقطاع الصناعات التحويلية بـ٣%، وقطاع الغاز الطبيعى بـ٢% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠.١ **مليار دولار خلال** شهر يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٨.٧ نقطة خلال يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧.١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٦.٥% ليحقق ١١,٥٤٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٠,٩٤٣نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣.٦% خلال النصف الأول من العام المالى ٢١/٢٠، مقابل ٤.١% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٦%، مما فاق إرتفاع المصروفات والتى إرتفعت بنحو ٩.٦%، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٤٥٣ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالى ٢١/٢٠، لترتفع بنحو ٦٢.٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١٦%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٤% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٦.٢%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٣٣٤.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٣٠.١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٩.٩%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ١٥.٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٥.٢%) لتسجل ١١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٥.٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨.٦%)

لتحقق ٣٥.٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ٩.٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥.١%) لتحقق نحو ٤٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٣.٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٣٠%) لتحقق نحو ١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ١٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة
- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٣.٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٨.٤%) لتسجل ١٧٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث **ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٧.٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠.٥%)** لتحقق ٨١.٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من الضريبة على سلع جدول رقم (١) المحلية بـ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠.٤%) لتحقق ٥٠.٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ١.٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٢.٧%) لتحقق ٧.٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٣.٤ مليار جنيه** بنسبة ١١.٩% لتحقق ٣٢.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٢ مليار جنية** (بنسبة ٨.١%) لتحقق نحو ٢٤.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ١.٥ مليار جنيه** (بنسبة ٥١%) لتحقق ٤.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٦.٢% من إجمالى الإيرادات) بنحو ٣٢.٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧.٤%) لتحقق ١١٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨٦.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة** بـ٣ مليار جنيه لتحقق ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
- وقد حققت أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو ١٤.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وحققت أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو ٥.٣ مليار** جنيه خلال فترة الدراسة.
- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٣٦.٢ مليار جنيه لتحقق ٦١.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ٢٤.٢ مليار جنيه** لتسجل ٣٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)
- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ١٢ مليار** جنيه لتسجل ٣١.٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ٩.٦% لتسجل ٦٨١.٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالى ٢١/٢٠. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٢.٨ مليار جنيه بنسبة ٨.٧% ليحقق ١٦٠مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٢٧.٦ مليار جنيه لتصل ٤٢.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٤.٧ مليار جنيه لتحقق ٢٩.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو ١.١ مليار جنيه لتحقق ٢.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنحو ١.١ مليار جنيه ليصل ٢.٥ مليار جنيه.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٣٨ مليار جنيه (بنسبة ٥٩.٣%) لتسجل ١٠٢ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) بـ٣٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٠.٦%) فى ضوء زيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والمعدات والمبانى غير السكنية فى إطار توجهات الدولة لتطوير البنية التحتية بالاضافة الى سداد مستحقات المقاولون. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٤٣.٤ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٠.١% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ٢١ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٦.٢% عن العام المالى السابق، وبلغت مخصصات الآلات والمعدات نحو ١٧ مليار جنيه خلال النصف الاول من العام المالى ٢١/٢٠ .**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو -ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠

(مليار جنيه)

البيان	يوليو -ديسمبر		معدل التغير
	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	
الإيرادات	**٤٥٢,٩٠١**	**٣٩٠,٥٢٥**	**%١٦.٠**
الضرائب	٣٣٤,٢٩٦	٣٠٤,٢١٣	%٩.٩
المنح	٤٠٠	٧٥٢	%٤٧-
الإيرادات الأخرى	١١٨,٢٠٦	٨٥,٥٦٠	%٣٨.٢
المصروفات	**٦٨١,١٨٤**	**٦٢١,٦٢٠**	**%٩.٦**
الأجور وتعويضات العاملين	١٦٠,٠٥٢	١٤٧,٢٢٤	%٨.٧
شراء السلع والخدمات	٢٨,٢٠٤	٣٠,٥٣١	%٧.٦-
الفوائد	٢٤٥,٧١٠	٢٦٧,١٩٢	%٨.٠-
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٩٩,٩٧٧	٧٥,٥٦٠	%٣٢.٣
المصروفات الأخرى	٤٥,٢١٨	٣٧,٠٥٩	%٢٢.٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٠٢,٠٢٣	٦٤,٠٥٤	%٥٩.٣
الميزان النقدى	**- ٢٢٨,٢٨٣**	**- ٢٣١,٠٩٥**	
صافى حيازة الاصول المالية	**٣,٤٥٩**	**٥,١٦٦**	
الميزان الكلى	**- ٢٣١,٧٤٢**	**- ٢٣٦,٢٦٢**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠.٢٪**	**٠.٥٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**- ٣.٦٪**	**- ٤.١٪**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤.٢ مليار جنيه (٨٧.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩.٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥.٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

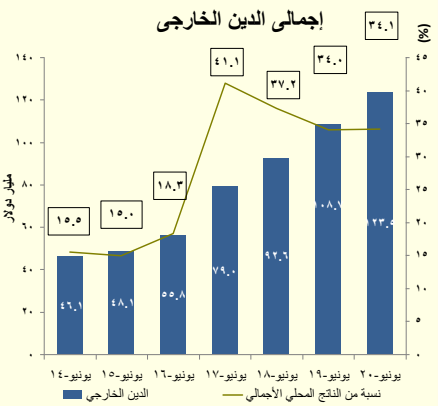

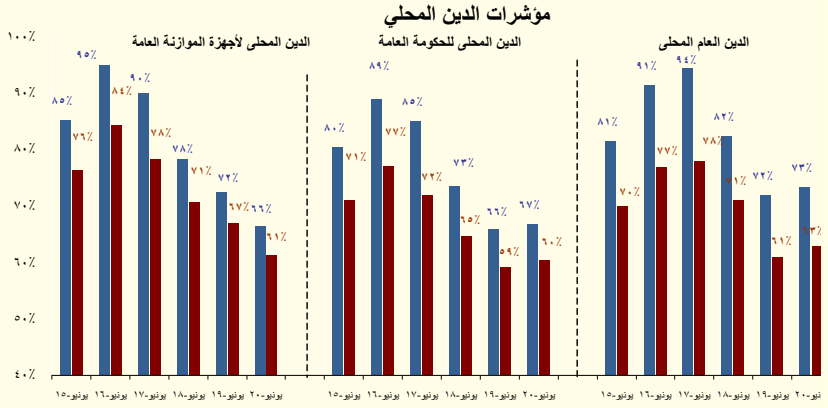

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو ٤.٣% خلال شهر يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ ٥.٤% خلال ديسمبر ٢٠٢٠. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٤.٥% خلال الفترة يوليو-يناير العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٦.٠% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد سجل معدل التضخم الأساسى معدل نمو سنوى قدره ٣.٦% خلال شهر يناير ٢٠٢١، مقارنة بـ٣.٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠.

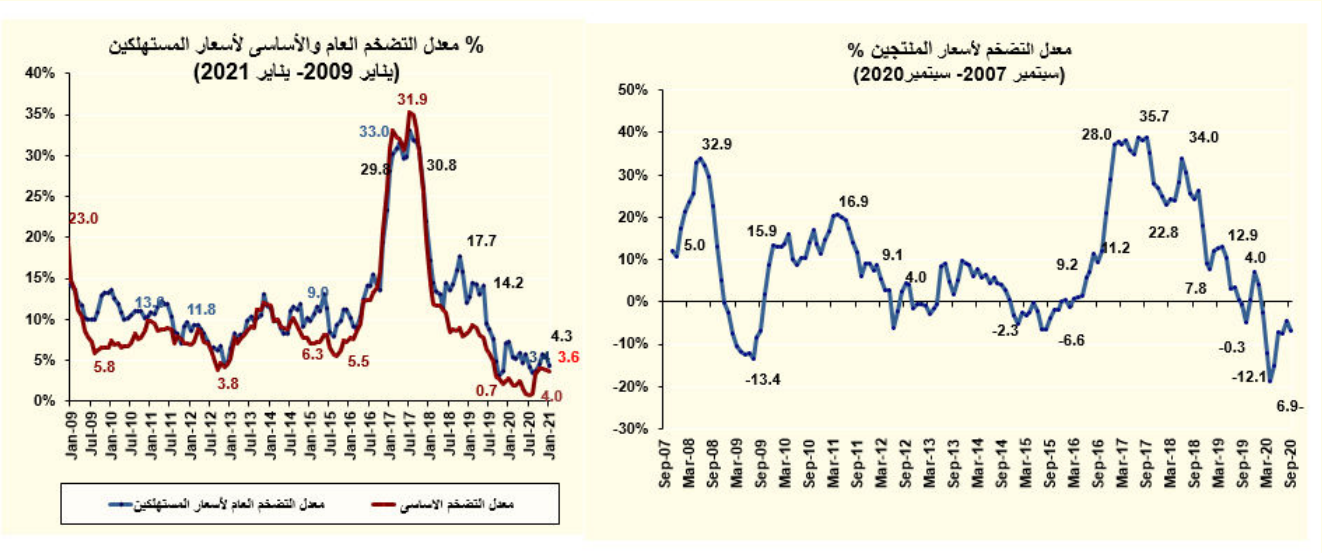

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٨.٦% في سبتمبر ٢٠٢٠ (٤٧٥٧.٢ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩.٢ % في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٨.٦ ٪ في سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩.٤٪ في الشهر الماضي، نتيجة انخفاض **معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى٢٥.٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٧.٢٪ في الشهر الماضي. **وقد حقق المعروض النقدي** ١٨.٨% في سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٨.٣٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٥% في سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٤٪ خلال الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** الي -٣٧.٩٪ (٢٢١.٥ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٠.٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء تزايد معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك ليسجل -٦١.٣٪ في يوليو ٢٠٢٠، مقابل -١٢٨.٣٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ٢٤.١% في نهاية سبتمبر ٢٠٢٠ (٤٥٣٥,٦ مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٥.٦٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ٢٤.٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٧.٤٪ خلال الشهر الماضي.
- أيضاً، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - مسجلة ٦٠.١٪ (٥٠٥٢.٧ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢١.٧٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٢.٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع** لتسجل ٤٦.٧٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٥.٩٪ خلال الشهر الماضي.
- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨.٢٥٪ و٩.٢٥٪ و٨.٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨.٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى عجزاً كلياً بلغ نحو ٦٩.٢ مليون دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بفائض بلغ ٢٢٧ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢١. ويأتى ذلك في ضوء تضاعف عجز ميزان المعاملات الجارية** ليسجل ٢.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بالربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ **وذلك فى ضوء الصدمة التى تعرض لها قطاع السياحة مما تسبب فى تراجع فائض الميزان الخدمي**. وعلى جانب آخر، **ارتفع صافي التدفق للداخل فى الحساب الرأسمالي والمالي ليحقق نحو ٣.٩ مليار دولار** خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٠.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ، وذلك نتيجة للتحسن الملحوظ فى الإستثمارات الأجنبية فى محفظة الاوراق المالية مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الإقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنسبة٤.١%** لتحقق ١٣.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **تراجع فائض الميزان الخدمي بنسبة ٧٨.٣%** ليسجل نحو ٨٧٦.٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مدفوعاً بشكل أساسي إلى:
  - **انخفاض المتحصلات من السياحة** لتقتصر على نحو ٨٠١ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق
  - **انخفاض المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس بشكل طفيف** لتسجل ١.٤ مليار دولار، مقابل ١.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد حد من هذا التراجع كل من:

- **تراجع المدفوعات عن الواردات البترولية** بنحو ٢.٦ مليار دولار لتسجل نحو ١.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة تراجع الكميات المستوردة من كل من المنتجات البترولية والبترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٩.٦% بنحو ١.٣ مليار دولار لتحقق ٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقابل ٦.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **تراجع عجز ميزان دخل الاستثمار** ليسجل ٣.١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقابل ٣.٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لتراجع الأرباح المدفوعة عن الاستثمار المباشر (نتيجة أساسية لتراجع أرباح شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر التى تأثرت بتراجع الأسعار العالمية للبترول)

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٣.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقابل نحو ٠.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، **وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بتحول الإستثمارت بمحفظة الأوراق المالية لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦.٧ مليار دولار** (مقابل تحقيق صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢ مليار دولار في نفس الفترة من العام العام السابق)، **وإنخفاض صافي الإستثمار الأجنبي بشكل طفيف ليسجل تدفقات للداخل بلغت نحو ١.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة؛** بالرغم من حالة عدم اليقين التى تسببت بها جائحة كورونا وتأثيرها على تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام، مما يعكس ثقة المستثمرين في قوة وصلابة الإقتصادي المصري.